



ملف الشهر: الانتخابات في منطقة المغرب- مشرق

افتتاحية:

المغرب

النسيج الجمعي يقدم تقريره الأولي حول ملاحظة الانتخابات الجماعية لـ 12 يونيو 2009 ص 02-03

لبنان

الانتخابات تفتح أبواب تنظيم المرحلة المقبلة ص 04

إيران

النظام الإيراني بين دين و دنيا - فواز طرابلسي ص 05

تونس: تستعد لخوض غمار الانتخابات الرئاسية

موريتانيا: عبد العزيز يتقدم نتائج انتخابات موريتانيا والمنافسون

يعترضون ص 09

المغرب:

- النساء السلاليات يطالبن في حقهن في أراضي الجموع ص 03

- المرصد المغربي للحريات يستنكر الحكم الصادر في حق الجريدة

الأولى - الأحداث المغربية - المساء ص 06 ص 07

تونس:

جميعا من اجل إطلاق سراح جميع معتقلي الحوض المنجمي ص 03

مصر

تعبة

اليمن

نقابة الصحفيين تدين الاجراءات التعسفية ضد فؤاد راشد ص 09

العراق

شبكة المستقبل الديمقراطية تواصل حملتها لمحو الأمية ص 09

تونس

بيان مشترك حول المحاصرة والمضايقة لعدد من مناضلات ومناضلي المجتمع المدني

ص 09

فلسطين

الأراضي الفلسطينية تشهد تصاعدا في انتهاكات الحريات الإعلامية خلال حزيران

الماضي ص 07

السودان

الصحفيون يحتجون على قانون الصحافة أمام البرلمان السوداني ص 08

الكويت

الجمعية الكويتية لحقوق الانسان تدين تشغيل العمال في مواقع معرضة للحرارة

الشديدة ص 05

المغرب

- منظمة العفو الدولية تدعو السلطات إلى الإفراج عن شكيب الخياري فوراً ودون قيد

ص 08

أجندة

20 يونيو، اليوم العالمي للاجئين. ص 05

المجتمع المدني يحتفل باليوم العالمي لمناهضة التعذيب ص 08

للانخراط في البوابة

وعيا منها بالدور الرئيسي الذي تلعبه الانتخابات في المسار الديمقراطي للشعوب والدول، فقد قامت البوابة الإلكترونية للمجتمع المدني مغرب/ مشرق جسر بتغطية ومتابعة مجموعة من الاستحقاقات الانتخابية التي دارت في مختلف دول منطقة المغرب/مشرق.

وبناء على التزام البوابة جسر بدعم الديمقراطية ونقاش المجتمع المدني حول الانتخابات ومتابعته لها، فإنها قامت في الأونة الأخيرة بتتبع انتخابات اللجان الثنائية المتساوية الأعضاء، والانتخابات الجماعية لـ 12 يونيو 2009 في المغرب، الانتخابات التشريعية اللبنانية، الانتخابات الرئاسية الجزائرية والإيرانية والموريتانية، وذلك عن طريق نشر مقالات، متابعات وبلاغات صادرة عن المجتمع المدني بهذه الدول، أو عبر نشر بحوث ومقالات تحليلية وملفات موضوعاتية خاصة بهذه الانتخابات.

ولعل من بين أبرز تجارب المجتمع المدني في تتبع وملاحظة الانتخابات، كانت هي تقرير النسيج الجمعي لرصد الانتخابات الذي قام بتغطية 16 جهة قبل و أثناء الانتخابات الجماعية. وقد سجل النسيج مجموعة من الخروقات الخاصة بالحملات الانتخابية والمتعلقة بيوم الاقتراع. حيث أثبت من خلال التقرير الذي عرضه، أن السلطات تبنت الحياد السليبي أمام استعمال المال المفرط والبين لمجموعة من المرشحين. فإذا كانت الانتخابات الجماعية المغربية قد تركت شكوكا حول نزاهتها بعدما أكدت مجموعة من التقارير على الاستعمال المفرط للأموال بقصد شراء الأصوات أمام صمت وتجاهل السلطات المسؤولة، فإن جل المتابعين للشأن السياسي الدولي قد أكدوا على نزاهة الانتخابات التشريعية اللبنانية. وهي الانتخابات التي ساهم في مراقبتها عدد كبير من المنظمات المحلية والدولية، وكلهم أثبتوا سلامتها من التزوير ومن الرشوة.

أما فيما يخص إيران، فإن الانتخابات الرئاسية قد شكلت حدثا بارزا في العالم بأسره. فمباشرة بعد الإعلان عن النتائج التي أعطت امتيازاً كبيراً للرئيس الحالي أحمد نجاد، قام الصف المعارض بقيادة الإصلاحية مير موسوي بمظاهرات مليونية حاشدة جابت شوارع المدن الإيرانية الكبرى. وقد خلفت هذه المظاهرات تدخل مكثف لعناصر الأمن، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى. وهو الأمر الذي أعاد إلى الذهن ثورة 1979 الإيرانية.

وفي موريتانيا، جرت يوم 18 يوليو الانتخابات الرئاسية التي أعطت فوزاً ساحقاً لقائد الانقلاب العسكري الأخير محمد ولد عبد العزيز أمام تنديد ورفض المعارضة المكونة من منافسيه لنتائج هذه الانتخابات. ومن جهة أخرى تستعد تونس إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في أكتوبر المقبل أمام تخوف المجتمع المدني التونسي من مضايقات السلطة للمرشحين الذين يودون الترشح أمام الرئيس الحالي.

ويبقى الأمل معلقاً على هذه الانتخابات وعلى الاستحقاقات المقبلة من أجل الرقي بالممارسة السياسية وبناء مجتمعات مغاربية-مشرقية ديمقراطية ومؤمنة بحقوق الإنسان.

جسور



الانتخابات الجماعية المغربية 12 يونيو 2009: النسيج الجمعي لرصد الانتخابات يسجل في تقريره الأولي استعمال المال المفرط، الولايم والعنف لاستمالة أصوات الناخبين

الجمعي لرصد للانتخابات سجل عددا من الفراغات والخروقات: - بطائق الناخبين لم تسحب من طرف المعنيين بالأمر كما هو منصوص عليه قانونيا، وإنما تم توزيع الكثير منها عبر وسائل متعددة منها أعوان السلطة. - استمرار الحملات الانتخابية يوم الاقتراع قرب مراكز التصويت. - استمرار الحملة الانتخابية في قلب بعض مكاتب التصويت من طرف ممثلي بعض الأحزاب (حمل أقمصة تضم شعارات ورموز الأحزاب، مثلا).

- وضع مجموعة من المرشحين وسائل النقل العمومي في متناول المصوتين ونقلهم عبرها إلى مكاتب التصويت، وهو الأمر الذي نتج عنه في بعض الأحيان شجارات بين مناصري بعض الأحزاب.

- ضعف حضور ممثلي الأحزاب السياسية في مكاتب التصويت. ومعلوم أنهم يشكلون ضمانة أساسية لشفافية الانتخابات. - ضغوطات، وصلت حد التهديد والعنف، في حق بعض المصوتين في يوم الاقتراع.

- صعوبات واجهت مجموعة من المواطنين في إيجاد بطائقتهم. - مجموعة من المعازل لا تتوفر فيها الشروط القانونية.

- لم يتم الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات التي يواجهها الأشخاص في حالة إعاقة، ولم يتم توفير الولوجيات في أماكن الاقتراع. وفي غالبية الأحيان كان المرشحون ومناصريهم هم من يمدون يد المساعدة للأشخاص في حالة إعاقة من أجل التصويت.

- الملاحظ في عدة حالات حياد سلمي من لدن السلطات أمام مجموعة من الخروقات.

(التتمة)

شابتها العديد من الخروقات وبعض حالات العنف. وتم رصد ما يلي: - المشادات الكلامية والسب والشتم. - استعمال الأموال. - حالات العنف الجسدي، خطيرة في بعض الأحيان. - حالات عنف مست بممتلكات الآخرين. - عدم احترام المرشحين للأماكن الخاصة بالملصقات وإصاقها

بطريقة موضوعية دون أية وصاية حزبية، ستمكن من إثارة ردود أفعال إيجابية لصالح شفافية حرية و نزاهة الاقتراع.

وهنا نعرض لأهم الملاحظات الأولية حول الانتخابات الجماعية حسب أهم المراحل.

قبل الحملة الانتخابية

“ لقد تم تسجيل جملة من الخروقات: حالات عنف، استعمال أموال، استغلال الأطفال في الحملات، منع تجمهر دعاة مقاطعة الانتخابات...”

بأماكن غير مخصصة لذلك. - استغلال الملك العمومي والجماعي لأهداف الحملات الانتخابية. - عدم السماح للأحزاب الداعية لمقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة بولوج الإعلام العمومي.

- منع تجمهر دعاة مقاطعة الانتخابات. - استغلال واستخدام الأطفال لأهداف انتخابية.

مجموعة من التدابير تم اتخاذها في حق الموظفين الجماعيين الذين شاركوا في تدعيم المرشحين. كما تم إلقاء القبض على مجموعة من الأشخاص الذين شاركوا في العنف. ولكن لم يتم اتخاذ أية تدابير، حسب المعلومات التي تتوفر عليها، في حق من ثبت أنهم يستعملون الرشوة ويشترون الأصوات.

يوم الاقتراع

رغم أن التنظيم المادي واللوجيستيكي ليوم الاقتراع كان إيجابيا في عمومياته، فإن النسيج

أثارت انتخابات 2009 نقاشا محدودا حول ما يصطلح عليه ب"الحملات السابقة لأوانها". وفي غياب نص قانوني حول هذا الأمر فإننا نسجل ما يمكن اعتباره حملات سابقة لأوانها: والائم. تمويل عدد كبير من الحفلات. خدمات مقدمة للمواطنين. الشروع في مشاريع خاصة بالجماعات من أجل أهداف انتخابية.

وضع الترشيحات

لاحظنا صراعا قويا من أجل إرجاع بعض المرشحين. ولكن تبقى مسألة المرشحين السياسيين الرحل هي ما ميز هذه المرحلة. هذه الظاهرة أثارت جدالا واسعا وشكلت مساءلة حقيقية للترسانة القانونية والقضائية التي يتوجب عليها تقوية مصادقية الانتخابات دونما المس بحرية الاختيار السياسي للأفراد.

أثناء الحملة الانتخابية:

الملاحظة، الغير معتمدة على أرقام معينة، تؤكد أن الحملة

عرف المغرب يوم 12 يونيو 2009 إجراء الانتخابات الجماعية الثانية في ظل حكم الملك محمد السادس. وقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة حوالي 52% من الناخبين حسب المصادر الرسمية. ولا شك أن المجتمع المدني المغربي صار يلعب دورا رياديا فيما يخص الملاحظة ورصد الخروقات. وهو الأمر الذي يساهم في الدفاع عن شفافية صناديق الاقتراع وترسيخ الممارسة الديمقراطية في البلاد. ولعل النسيج الجمعي لرصد الانتخابات يعد واحدا من الشبكات الجموعية التي ساهمت بفعالية في ملاحظة هذه الانتخابات. وهنا نعرض لبعض الأجزاء من التقرير الأولي الخاص بالملاحظة، والتي قدمها السيد كمال الحبيب في ندوة صحفية مباشرة بعد الإعلان عن النتائج النهائية في ندوة صحفية بالدار البيضاء.

النسيج الجمعي لرصد الانتخابات هو عبارة عن شبكة من الجمعيات، تأسس بصورة قانونية وبناء على ظهير 1958 في أبريل 2009. وقد قام بمراقبة الانتخابات التشريعية للعامين 2002 و 2007 في إطار مجموعة من الجمعيات قبل أن يتم تأسيسه بطريقة قانونية بناء على التوصيات التي خلصت لها ملاحظة انتخابات 2007.

النسيج الجمعي ينأسس على قيم حقوق الإنسان بمفهومها الكوني ويعمل على نشر مبادئ المواطنة ودولة القانون. ومن خلال مسار ملاحظته للانتخابات فهو يساهم في بناء الديمقراطية وذلك عبر تقوية الوعي لدى المجتمع المدني والمواطنين حتى يكون الجميع يقضا ومساهما في حماية الانتخابات من أية محاولة للتزوير والتلاعب. ولعل هذه الملاحظات، الموثقة والمأخوذة



النساء السلايات يطالبن بحقهن في أراضي الجموع



خاضت النساء من السلايات وقفة احتجاجية أمام مقر البرلمان المغربي يوم الخميس 02 يوليو 2009 من أجل التعبير عن امتعاضهم الشديد من تعامل الدولة والقضاء مع ملفهم. وتأتي هذه الوقفة التي دعت لها وأطرتها كل من الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ومنندى بدائل المغرب في إطار سلسلة من الأشكال النضالية الهادفة إلى دعم مطالب النساء السلايات اللواتي يمنعن بواسطة عرف عتيق من الاستفادة من التعويضات على تقويت أراضي الجموع التي ورثوها عن أسلافهم، وذلك على العكس من الرجال.

جميعا من أجل إطلاق سراح جميع معتقلي الحوض المنجمي



مرت قرابة سنة كاملة على اعتقال عدد من النقابيين وبعض من أهالي الحوض المنجمي وفي مقدمتهم النقابيان عدنان الحاجي وبشير العبيدي على خلفية التحركات الاجتماعية التي عرفتها منطقة الحوض المنجمي منذ جانفي إن المرصد التونسي للحقوق . 2008 والحريات النقابية يضم صوته إلى كل مكونات المجتمع المدني والنشطاء الحقوقيين والنقابيين ويطالب بإطلاق سراح جميع الموقوفين من نقابيين وغيرهم فورا ودون قيد أو شرط وإغلاق ملف المحاكمة وبأمل مجهودات وحركات المرصد ان تتوسع المساندة لهذا المطلب العادل وان تشمل جميع الهيئات والمنظمات الحقوقية والنقابية لفرض هذا الخيار على السلطة وفي هذا الإطار يأمل المرصد من السلطة أن تحكم صوت العقل والمنطق وأسلوب الحوار الهادئ في معالجة قضايا الحوض المنجمي عبر الاستجابة إلى مطلب الإفراج عن ثم فتح حوار مسؤول الموقوفين أولا مع مختلف مكونات المجتمع وجدي ثانيا للوصول إلى حلول دائمة لمشاكل المدني هذه المنطقتين جميعا من أجل فرض الحقوق والحريات النقابية جميعا من أجل التصدي للانتهاكات ضد العمال والنقابيين

محاکمات عادلة وتنفيذ حقيقي للمساطر القانونية. يجب تقوية حياد الإدارة الترابية. ويجب وضع حد لإفلات رجال السلطة وموظفي هذه الإدارة من العقاب عندما يتعلق الأمر بالخروقات الانتخابية. وضع حد للإفلات من العقاب حول جرائم الرشوة عموما، والرشوة الانتخابية بشكل خاص. الأخذ بعين الاعتبار حق الأشخاص في وضعية الإعاقة في الانتخاب، وذلك عبر تسهيل هذه العملية لصالحهم، وضرورة توفير الولوجيات بمكاتب التصويت.

التقطيع الانتخابي:

- يجب توضيح معايير وقواعد تحديد الدوائر الانتخابية، وذلك باعتماد قاعدة ومبدأ التساوي بين المواطنين/ات، والأخذ بعين الاعتبار التوازن الجغرافي، الديمغرافي والسوسيو-اقتصادي.

- الولوج إلى الإعلام العمومي يجب أن يضمن لجميع الأحزاب السياسية المغربية بدون تمييز. إن رد الاعتبار للأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات ضرورية وأساسية في ديمقراطية المؤسسات يقتضي وبالبحاح: - تقوية الديمقراطية الداخلية بالأحزاب السياسية. - ضمان الشفافية في سيرها وتمويلها. - تبني معايير موضوعية وشفافة في اختيار وتركيبة المرشحين يضمن المصلحة العامة. - التجدر وسط الشعب والمساهمة في تأطيره من أجل الاستجابة لحاجياته. وضع نص قانوني ينظم عملية المراقبة غير الحزبية.

<http://www.e-joussour.net/fr/node/2733>

الانتخابا، إلى حدود الساعة، واستنادا إلى المعلومات التي يتوفر عليه في انتظار أن يتمها، أن هاتين العمليتين مرتا في إطار إيجابي إجمالا. لكنه تم تسجيل بعض حالات للعنف نظرا للطعون التي تقدم بها أثناء الفرز بعض المرشحين. النسيج سيقوم بتتبع هذا الأمر إذا ما تقدم هؤلاء الأحزاب بطعون أمام القضاء.

مصادقية وشفافية

الانتخابات تم التشويش عليها من خلال الضغوطات التي مست شرائح واسعة من الناخبين، خاصة عبر استعمال المال من طرف مجموعة من المرشحين أو أعوان المرشحين. توصيات أولية: على المستوى المؤسسي:

- المشاركة الفعالة للمواطنات والمواطنين في تسيير الشأن العام يحتم ضرورة تأهيل وإصلاح منظومة الانتخابات. فالديمقراطية المحلية لبنة أساسية في مسار الديمقراطية عموما، ويجب أن يتم مصاحبته بإصلاحات عميقة على مستوى النصوص المتعلقة بالجماعة والجهة. وذلك بهدف توسيع صلاحيات السلطة المحلية المنبثقة من صناديق الاقتراع خدمة لحاجيات السكان، ووضع أنساق تصحيحية للنواقص التي تطرحها الديمقراطية التمثيلية من أجل تلبية حاجيات الساكنة. - النسيج يثمن النتائج التي حصلت عليه النساء المرشحات ويدعو إلى توسيع هذه التمثيلية ومأسستها عبر التنصيب عليها قانونيا. - إصلاح عميق للقضاء ضروري لضمان شروط



صورة من الندوة الصحفية التي نظمها النسيج الجمعي لرصد الانتخابات وحركة النساء من أجل ثلث المقاعد المنتخبة و الجمعية المغربية للأشخاص المعاقين جسديا

خلاصات أولية:

من خلال قاعدة المعلومات التي تم تجميعها من طرف الملاحظين، وفي انتظار صياغة تقريره العام، يستخلص النسيج الجمعي لرصد الانتخابات الاستنتاجات التالية:

- رغم أن الإدارة الترابية المركزية لم تتدخل في الحملات الانتخابية وفي التصويت، فإن هذا لم يمنع عددا من الموظفين ورجال السلطة المنتمين إلى هذه الإدارة من التدخل في مستويات مختلفة لصالح المرشحين. - خارج إطار التدابير الإدارية لوزارة الداخلية والمتخذة في حق الموظفين ورجال السلطة، وبعض التحقيقات والمتابعات القضائية المحدودة والمرتبطة بالجرائم الخاصة بهذه الانتخابات، فإن الدولة تبنت على العموم حيادا سلبيا، ربما بدوافع الرفع من نسبة المشاركة، وأغضت أعينها حول مجموعة من الخروقات. وهو ما تولد عنه فراغ وخرق سافرين على مستوى تنفيذ القوانين. - فيما يخص العمليتين المتعلقةتين بالفرز والإعلان عن النتائج، فقد لاحظ النسيج الجمعي لرصد



لبنان: الانتخابات تفتح أبواب تنظيم المرحلة المقبلة

1968 وأسس لاحقاً لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان». وعن برشح لرئاسة المجلس النيابي، قال جنبلاط لـ«السفير»: «نحن مع الرئيس نبيه بري وموقفنا واضح». وقالت أوساط مقربة من جنبلاط انه اذا كانت ارادة النائب سعد الحريري بأن يكون رئيسا للحكومة المقبلة «فاننا سنسنيه حتماً لهذه المهمة خلال الاستشارات».

وقالت أوساط سياسية متابعه للتواصل القائم والمستمر بين جنبلاط وقيادة «حزب الله» لـ«السفير» انه بعد صدور نتائج الانتخابات، «بدأ بعد العكسي للقاء المرتقب بين النائب جنبلاط والسيد نصرالله»، لم يحدد موعده حتى الآن وحيث سبصار الى تحضير جيد لجدول أعماله «حتى تأتي نتائجه مثمرة وإيجابية»، كما يرغب بذلك كل من الطرفين.

بري ينوه بمواقف الحريري وجنبلاط

الى ذلك، أعلن رئيس المجلس النيابي نبيه بري في كلمة وجهها، أمس، الى اللبنانيين، القبول الكامل بنتائج الانتخابات، وقال ان لبنان «انتصر على رهانات الفوضى والفتنة، ورجح مرة جديدة وجوده وسمعته كبلد ديموقراطي، وأصبحت قوته في ديموقراطيته الى جانب مقاومته وتأكيد أصلا رهاننا ان قوة لبنان هي في وحدته الوطنية».

ونوه بري «بتأكيد الجميع التزامهم اتفاق الطائف، الذي يستدعي من الآن فصاعداً أن نكسب الفرصة لتنفيذ مضامينه كافة من دون استثناء»، ونوه بالكلام الوطني والإيجابي لكل من الحريري وجنبلاط بعد صدور نتائج الانتخابات، وقال ان اللبنانيين محكومون أكثر من اي وقت مضى بزيادة عناصر وحدتهم الوطنية وترسيخ استقرارهم ونظامهم العام الأمني والسياسي والاقتصادي.

وجدد بري الالتزام بمشروع المقاومة وخط الوحدة الوطنية والتعايش والمشاركة والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وكذلك الالتزام بالانتقال بلبنان من مرحلة السلطة إلى مرحلة الدولة. وتمنى بري ان تؤدي هذه الانتخابات الى مرحلة تأسيسية تتمكن من خلالها من صنع قانون حديث وعصري للانتخابات على أساس النسبية.

من جهة ثانية، علمت «السفير» أن رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، قرر تكثيف مشاوراته مع جميع قيادات الموالاة والمعارضة سعياً الى تحديد معايير جديدة للانتقال طوالة الحوار قبل نهاية شهر حزيران.

قيادة «حزب الله» على وجوب الحفاظ على مناخ التهدئة السياسية والإعلامية، وتردد أنه أعطى تعليمات واضحة بهذا الاتجاه الى وسائل اعلام المستقبل من أجل عدم الإخلال بالتهدئة.

وعلمت «السفير» ان النائب الحريري، تلقى اتصالاً، فجر الأحد الاثنيين، من العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز، هناك خلاله بفوزه بالانتخابات، وجدد القول أمامه بأن المملكة لا تتمنى للبنان واللبنانيين الا كل المحبة والخير، متمنياً عليه مواصلة الحوار وأن يعمل الجميع لتقوية وتعزيز مناعة واستقرار وأمنهم بلدهم.

وقالت أوساط في كتلة تيار المستقبل لـ«السفير» ان عنوان المرحلة المقبلة هو «الحوار فوق كل اعتبار».

جنبلاط: كلام نصرالله ايجابي

وقال رئيس «اللقاء الديموقراطي» النائب وليد جنبلاط لـ«السفير» ان كلام السيد حسن نصرالله، ايجابي، ويبني عليه. واضاف «مع بروز نتائج الانتخابات، تبدأ مرحلة جديدة، لكن ليس على قاعدة الغاء احد، بل على العكس، مرحلة التأكيد على اهمية الحوار حول كل المواضيع الأساسية».

وتابع جنبلاط: الأهم في هذه المرحلة هو ان نكون جميعاً متحدين في مواجهة هذا الإطراء الإسرائيلي المريب لفوز قوى 14 آذار، «فهذا المديح الإسرائيلي العجيب والمريب والمتجدد حول لبنان، هو رسالة جديدة ملغومة شبيهة برسالة «دير شبيغل»».

وحول احتمال مطالبة المعارضة بالثلث الضامن في الحكومة الجديدة، اكتفى جنبلاط بالقول: «كل شيء في وقته حلو. وفي كل الأحوال أنا ضد العزل والإلغاء أو استثناء أي طرف داخلي».

ورداً على سؤال قال جنبلاط انه يرفض التبريك له بالفوز «فأنا لا أشعر بالنصر ولا أشارك في نشوة النصر، وما زلت أخشى أن ينتقل الاستقطاب الطائفي والمذهبي الى الشارع، ولذلك المطلوب الكثير من الجهد من أجل المحافظة على التهدئة من أجل الانتقال إلى المرحلة الجديدة».

ورداً على سؤال قال جنبلاط ان الطائف «عنوان ومظلة ودستور، وبالتالي يمكن من خلال التوافق تعديل بعض بنوده لا سيما الخاصة بتعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية».

اضاف رداً على سؤال آخر «أخشى أن تكون الانتخابات قد أدت الى نشوء حلف ثلاثي جديد (ماروني - سني - درزي) شبيه بالحلف الثلاثي الذي قام في العام

الانتخابات برغم أهميتها ليست إلا محطة في خدمة المشاريع الشريفة، معلناً ان المعارضة معنية بالتشاور قريباً بشأن الاستحقاقات المقبلة من انتخاب رئيس مجلس ورئيس حكومة وتشكيل حكومة، وهذا بحاجة لدراسة وتفاهم وتشاور بين قوى المعارضة».

وأشار السيد نصرالله «إلى سقوط أكاذيب ومنها الخطاب السياسي الذي كان يقول ان المعارضة ستتمنع اجراء الانتخابات»، معتبراً ان هذه الكذبة سقطت اليوم «بحيث ان الانتخابات جرت في ظل وجود ترسانة سلاح للمقاومة، ومع ذلك لم يحصل اي اشكال»، وأشار الى أننا لننتهينا أيضاً من كذبة تقصير ولاية الرئيس.

وقال ان النتائج لا تعطينا من خدمة مشروعنا الاصلاحى «من أي موقع آخر سواء أ كنا معارضة نيابية خارج الحكومة، أم داخلها، وهذا خيار مفتوح على كل التوجهات». وختم أن المقاومة ليست قطعة سلاح نناقشها، بل تناقش على طاولة الحوار، وقال: «لا داعي للقلق فما دام موضوع المقاومة محتضناً شعبياً لا أحد يستطيع أن يفعل شيئاً مع المقاومة الشعبية، وهذا الكلام قلناه قبل الانتخابات بمعزل عن يفوز».

الحريري يشيد بموقف «السيد»

وعلمت «السفير» أنه فور انتهاء خطاب السيد نصرالله، أبدى النائب سعد الحريري ارتياحه لمضمونه، وأرسل رسالة تحية، في المقابل، شدد فيها على أنه من خلال الحوار يمكن أن نعمل معا على قاعدة بناء مشروع الدولة.

ومن الملاحظ منذ خطاب الأيادي الممدودة للحريري، فجر الأحد الاثنيين الماضي، ان الأخير بدأ يتصرف من موقع المرشح الأول لرئاسة الحكومة المقبلة، وهو أمر عبر عنه في أكثر من اطلالة تلفزيونية سبقت السابع من حزيران، وبيدو أن الحريري يستعد، في هذا السياق، لعقد لقاء مع السيد حسن نصرالله لمناقشة ملفات وعناوين المرحلة المقبلة ولا سيما موضوع الحكومة الجديدة .

وعلمت «السفير» أن الحريري، أجرى، أمس، اتصالاً برئيس كتلة الوفاء للمقاومة النائب محمد رعد أخذ عليه فيه أنه لم يكن مضطراً لقول ما قاله في تصريحه الأخير حول سلاح المقاومة، «الذي هو غير مطروح للبحث خارج طاولة الحوار، وهناك سقف رسمه البيانان الوزاريان للحكومتين المتعاقبتين بعد انتخابات الفين وخمسة ونحن ملتزمون بهذا السقف، ولذلك علينا اخراج هذا الأمر من المنابر الاعلامية».

وشدد النائب الحريري خلال تواصله مع

مع صدور النتائج الرسمية النهائية للانتخابات النيابية، بإعلان فوز قوى الرابع عشر من آذار وحلفاتها «المستقلين» وواحد وسبعين نائباً مقابل 57 للمعارضة، بدأت ترسم معالم مرحلة سياسية جديدة، يبدو أن الجميع يرغب في أن يكون عنوانها الحوار والتهدئة... وبأكورة ذلك إعلان المعارضة، بلسان الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله وقبله رئيس مجلس النواب نبيه بري قبولهما بنتائج صناديق الاقتراع واستعدادهما للانخراط في مشروع بناء الدولة، فضلاً عن ملاقاتهما دعوة النائبين سعد الحريري ووليد جنبلاط للحوار والتعاون.

وفيما التزم رئيس «تكتل التغيير والإصلاح» العماد ميشال عون الصمت، بعد مرور أكثر من أربع وعشرين ساعة على صدور نتائج الانتخابات، على الرغم مما أكسبته إياه مسيحياً، من مقاعد، ولو أقل مما كان مأمولاً، فان زعيم «تيار المردة»، النائب المنتخب سليمان فرنجية، أكد في أول إطلالة إعلامية له انه يقف إلى جانب عون الذي «حارب كل شيء، فالكنيسة، كانت ضدنا، ورئاسة الجمهورية إلى حد ما، وفي بعض الأفضية بقينا كما كنا».

أما رئيس «الكتلة الشعبية» الياس سكاف فلم يدل حتى الآن بدلوه في ما أصاب لأحثه من انهيار، على الرغم من أجراس الانذار التي قرعت أمامه عشية الانتخابات.

وإذا كان كل فريق من فريقي الأكثرية والمعارضة، قد بدأ بإجراء قراءته التفصيلية للنتائج، سياسياً ورقمياً، فان الجانبين يتجهان نحو عقد لقاءات تقييمية موسعة ومصغرة، من شأنها أن تضع بعض العناوين حول الاستحقاقات المقبلة ومنها رئاسة المجلس النيابي ورئاسة الحكومة المقبلة وطبيعة مشاركة المعارضة فيها، فضلاً عن موقع رئاسة الجمهورية في التوازنات المقبلة.

وفي هذا الإطار، أعلن السيد حسن نصرالله، في إطلالة تلفزيونية عبر قناة «المنار» مساء أمس، القبول بنتائج الانتخابات النيابية «كما أعلنتها وزارة الداخلية بمعزل عن التدخلات الخارجية والتحريض الطائفي والمذهبي والعنصري والإنفاق المالي». واعتبر أن هناك فرصة لقيام الدولة القوية العادلة، داعياً الفريق الآخر إلى التعبير عن نفسه من خلال المصراحة والصدق والمكاشفة.

وشدد نصرالله على أن اللبنانيين أثبتوا قدرتهم على حفظ الأمن والسلم الأهلي والتنافس الانتخابي من دون المس بمقومات الأمن والاستقرار، معتبراً أن



20 يونيو، اليوم العالمي للاجئين



يشكل يوم 20 فرصة للتفكير والتدبر في قضية تحمل أهمية كبيرة في مجال حقوق الإنسان. فالأمر يتعلق باليوم العالمي للاجئين، كما تم إقراره من طرف هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 2000. وضمن الدول 137 المصادقة على الميثاق العالمي لحماية اللاجئين لا نجد سوى ستة بلدان تنتمي إلى منطقة المغرب-مشرق. والأمر يتعلق بالمغرب منذ سنة 1956، تونس في سنة 1957، الجزائر سنة 1963، اليمن سنة 1980، مصر سنة 1981 و موريتانيا سنة 1987.

وفي المغرب، عرف يوم 15 يونيو الماضي تنظيم وقفة احتجاجية سلمية أمام المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالرباط من أجل الدفاع عن حقهم في الاعتراف لهم بحق اللجوء دون مضايقات قانونية، وذلك من تنظيم "تجمع كافة اللاجئين بالمغرب". وحسب البلاغ الصحفي الداعي إلى هذه الوقفة، فإن الأسباب كثيرة ويمكن إجمالها في المعانات المريرة والمضايقات اليومية والحملات التمشيطية التي تتربص بهؤلاء اللاجئين الفارين من ويلات الحروب، الفقر والاستقرار الذي يسود في دولهم. وفي رده على مطالب هؤلاء اللاجئين، قال مدير مفوضية اللاجئين بالرباط، يوم 8 ماي الفارط بأن الدولة المغربية ترفض رفضاً قاطعاً أن يصير اللاجئين في وضعية قانونية، الشيء الذي لا يمكنهم من الشغل القانوني، حرية التنقل والدخول والخروج من المغرب. ولعل هذا الأمر يجعل اللاجئين، خاصة القادمين من جنوب الصحراء والراغبين في معانقة الفردوس المفقود يعيشون إهانات يومية ولا يتمتعون بأبسط شروط العيش الكريم.

بيان من الجمعية الكويتية لحقوق الانسان بشأن تشغيل العمال في مواقع معرضة للحرارة الشديدة

لوحظ أن عدداً من الشركات تقوم بتشغيل العمال في أوضاع تعرضهم للحرارة الشديدة في أوقات ترتفع فيه درجات الحرارة إلى أعلى من خمسين درجة مئوية في الظل.

وغني عن البيان أن هذه الأوضاع تتعارض مع قانون العمل والانظمة المرعية في دولة الكويت مما يتوجب على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرها من جهات مختصة التدخل للتأكد على مراعاة تطبيق القانون وحماية العاملين من الانتهاكات التي قد تؤدي إلى الاضرار بأحوالهم الصحية .. وتؤكد هذه الممارسات مدى الافتقار لدى عدد من أرباب العمل لقيم إحترام الحقوق الطبيعية للعاملين لديهم وتجاوزهم على مبادئ وقيم حقوق الانسان .

ونأمل أن تقوم الإدارات المختصة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على وضع حد لهذه الممارسات والتأكد من تطبيق قوانين وانظمة العمل في البلاد وبما يحمي العاملين من عواقب العمل في ظروف مناخية غير ملائمة .

الجمعية الكويتية لحقوق الانسان

النظام الإيراني بين دين و دنيا

الأحرى النظر إلى القوى التي برزت في الميدان أنها نتيجة الحراك الاجتماعي الكبير الذي تعيشه إيران بعد ثلاثين سنة على ثورتها ومشكلاتها الاجتماعية. وفي مقدمة القوى هنا جيل جديد لم يعرف من بلاده غير العيش في ظل النظام الجمهوري الإسلامي. ثم إننا نتحدث عن 63% من طلبة الجامعات من النساء. وهي نسبة شاهقة إذا ما قيست بما قبل الثورة وبحال التعليم النسائي في عدد كبير من دول المنطقة. كانت نسبة عالية من أولئك النساء في الشارع. وتعمدت المتظاهرات بدم الشهيدة «ندى» ذات السنة عشر ربيعاً التي باتت أيقونة للحرية. كذلك حضر الشباب في التظاهرات وهم يشكلون 35% من السكان و70% من العاطلين عن العمل. أضف إلى هذا حضور أوازن للمثقفين والأدباء والفنانيين. فالأجدر الحديث بالنسبة للمعارضة عن «حركة اجتماعية تموء جنورها الاقتصادية» على ما وصفها أحد الأساتذة الجامعيين الإيرانيين في الخارج.

من الناحية السياسية، يمكن النظر إلى التظاهرات العارمة للمعارضين على أنها إعلان رفض فئات شعبية واسعة للتهميش والحرمان من حقوق التعبير والإعلام والتنظيم والتظاهر بل والاتصال، وذلك بعد تجربتين مؤذنتين من الإصلاح والانفتاح. «أين صوتي؟» هو الشعار الأكثر تعبيراً عن التمرد على نظام يغلب أكثر فأكثر الأوصياء غير المنتخبين وأجهزة الأمن وحراس الثورة على حساب المبدأ الانتخابي والحرريات العامة والسيادة الشعبية.

التدخل الخارجي؟ الجواب الأبلغ عليه هو المتظاهرون الذين رفعوا صورة مير حسين موسوي إلى جانب صورة محمد مصدق، رئيس وزراء إيران المنتخب ديمقراطياً الذي أمم النفط وألغى نظام الشاه، فأطاحه انقلاب نظمته المخابرات الأميركية عام 1953. والرسالة واضحة: نريد تعميق الديمقراطية الإيرانية دون تدخل أميركي! في الوقت الذي لا تزال التطورات الإيرانية تثير الفضول والترقب، والحزن والحماسة أيضاً، يصدر عن إيران الآن نموذج آخر حري الاقتداء به: الحقوق تنتزع غالباً، في الشارع وبالتمن الغالي.

الديموقراطية إبان ولاية السيد محمد خاتمي (1997 - 2005) الذي حملته إلى رئاسة الجمهورية موجة شعبية عارمة. ومع أن رئاسة خاتمي أثارت من أحلام الإصلاح والانفتاح والتغيير أكثر مما حققت، بات فيها رئيس الجمهورية نداً، أو يكاد، لرأس مؤسسات ولاية الفقيه، المرشد العام للثورة الإيرانية. شكل انتصار محمود أحمددي نجاد رئيساً للجمهورية بمثابة الحسم في الاتجاه المعاكس إذ توحد رأسا السلطتين، المدنية والدينية، في سلطة واحدة. وتؤكد ذلك على نحو أوضح مع انتصاره الانتخابي الأخير.

نجم عن ذلك مستويان من الخلافات والنزاعات: مستوى داخل النخبة الحاكمة وأجنحة النظام نفسه. هي خلافات ونزاعات تنقسم عليها النخبة الدينية ذاتها. التي لم تعد متماسكة خلف المرشد الأعلى. وقد كشفت الأزمة الجارية شخصيتين نافذتين من المؤسسة الدينية المعارضة: الشيخ هاشمي رفسنجاني، رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام، الهيئة التي تعين المرشد الأعلى؛ وآية الله منتظري، المرشح سابقاً لخلافة آية الله الخميني والذي أبعاد لتفظات لديه على بعض جوانب ولاية الفقيه. خرج منتظري مؤخراً من إقامة جبرية طويلة واللافت أنه أدلى في الأزمة الجارية بفتوى دينية تحرم التصدي للمتظاهرات ولحق المواطنين في التظاهر. لسنا نملك بعد بيانات تفصيلية للانتخابات تحلل اتجاهات الاقتراع لدى الفئات الإيرانية المختلفة، على أن تخصيص جمهور المعارضة في المدن والطبقات الوسطى واعتبار الرئيس محمود أحمددي نجاد محتكراً لتمثيل فقراء المدينة والأرياف نمط من التحليل فيه من التبسيط والاستعجال الشيء الكثير.

يسكن لا أكثر من 35% من الإيرانيين في الأرياف. وهو عدد لا يكفي لتفسير الـ63% من الأصوات التي نالها أحمددي نجاد. ومن جهة ثانية، يصعب التصور أن الطبقة الوسطى الإيرانية تملك انتخابياً ما يوازي أحد عشر مليون صوت. يتحدث مراقبون إيرانيون عن شعبية مميزة لمير حسين موسوي وسط فقراء المدن وقدامى المحاربين تعود إلى فترة حكمه عندما كان رئيساً للوزراء خلال أعوام الحرب العراقية الإيرانية 1980 - 1989.

بقلم—فواز طرابلسي

تشير مؤشرات عدة إلى أن التعاطي الرسمي مع التحركات الشعبية للمعارضة الإيرانية تتجه وجهة التصلب والعنف، بعد الحسم الرسمي في شرعية الانتخابات الرئاسية الأخيرة. ومع انه لا يزال من المبكر توقع سلوك أجنحة الحكم والمعارضات في الفترة المقبلة، لم يفت الوقت بعد لإلقاء بعض الأضواء على طبيعة النزاعات التي تجلت خلال الأزمة والقوى الفاعلة فيها. الخاصة المميزة للنظام السياسي الإيراني، بما هو نظام إسلامي، هي ارتكازه إلى آليتي حكم متوازيتين لكنهما مختلفتان، إن لم نقل متناقضتين: واحدة تقوم على شرعية الدنيا والناس والثانية على شرعية الدين. لكونها صادرة عن ثورة شعبية، لم يكن بد للثورة الإسلامية الإيرانية من أن تتزود بكل ما للنظم الجمهورية الديمقراطية - من النمط الغربي - من مؤسسات تعبر عن حكم الشعب وتجسد مبدأ السيادة الشعبية. ومن تلك المؤسسات الدستور ورئاسة الجمهورية ومجلس الشورى المنتخبين بواسطة الاقتراع الشعبي العام ورئاسة مجلس الوزراء، وإن يكن هذا المنصب حذف مؤخراً. في المقابل، تقضي ولاية الفقيه، المبدأ الأساس للسلطة الإسلامية، إن تأسست في موازاة المؤسسات الجمهورية سلسلة من المؤسسات الراعية والمشرقة على مؤسسات السيادة الشعبية وأعمالها وسياساتها. هي مؤسسات غير منتخبة، جُلها من علماء الدين وإن يكن ليس كلها، تضبط الحدود التشريعية والقضائية وفق الشريعة الإسلامية، وتتولى تصفية المرشحين للانتخابات الرئاسية والنيابية، يترتب على رأسها المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية. يصعب قول أي شيء في مجريات الأمور بإيران دون الأخذ بعين الاعتبار هذه الخاصية المميزة ودينامياتها الفاعلة.

لم يكن من إشكالات كبيرة في عمل الألبتين المترابكتين إبان ولاية آية الله الخميني. على أن موضوع التوازن بينهما، بل وفي داخل كل واحدة منهما، أخذ أبعاداً متزايدة من الأهمية بعد وفاة آية الله المؤسس، وتعيين السيد علي خامنئي خلفاً له. ويمكن القول أن التوازن بين هذين المكونين للنظام السياسي اختل لمصلحة الطرف ذي الشرعية الجمهورية



بيئة **البدء في إطلاق حملة "ماذا نخسر لو توقعنا الأسوأ" وتشكيل ائتلاف مصري للتعامل مع قضية التغير المناخي**

مثل العواصف والأعاصير (شهد العالم بالفعل في غضون السنوات القليلة الماضية كوارث مروعة مثل تسونامي في جنوب شرق آسيا وإعصار كاترينا في أمريكا) .

إضافة إلى ما سبق تناول اللقاء وجهات النظر المتباينة التي تتعامل مع مشكلة الدفينة والتي يجرى إنكارها من قبل البعض بينما علماء آخرون يرون أنها مشكلة كبيرة تضع العالم على حافة الخطر .

انطلاقا مما سبق فقد اتفق الحضور على الأخذ بالمبدأ الذي يقول " ماذا نخسر لو توقعنا الأسوأ " وبخاصة في ظل العديد من المؤشرات التي جرى إلقاء الضوء عليها ، حيث اتفق الحضور على البدء في تكوين ائتلاف يأخذ على عاتقه إطلاق حملة حول ظاهرة التغيرات المناخية في مصر وذلك عبر العديد من المداخل وبخاصة المضار التي يتوقع حدوثها على فئات اجتماعية محددة .

هذا وقد ضم الائتلاف عدد 12 هيئة مدنية من القاهرة وصعيد مصر وأيضا منطقتي شمال الدلتا ومدن القناة (ما بين منظمات ولجان أو روابط في بعض القرى يقوم عملها بالدفاع عن الحقوق البيئية) هذا وقد اتفق الحضور على العمل في الفترة المقبلة على توسيع هذا الائتلاف بحيث يضم عدد أكبر من المنظمات والمؤسسات المدنية والفئات الاجتماعية التي تتضرر بالفعل من الآثار الحالية والمحتملة لظاهرة الاحتباس الحراري أو الدفينة العالمية إضافة إلى البحث في العديد من الأدوار والآليات للتعامل مع هذه الظاهرة من خلال التصورات التي يجب أن تنطلق من الواقع المحلي .

برنامج البيئة والتنمية
جمعية التنمية الصحية والبيئية

الرصد التي تسجل نسبة ثاني أكسيد الكربون في جو الأرض وترصد درجة حرارة الأرض، ولا يوجد شك في أن السنوات الماضية - وبصفة خاصة في العامين الأخيرين - قد شهدت ارتفاع في نسبة ثاني أكسيد الكربون وارتفاع في درجة الحرارة. كما تم تسجيل أخطر آثار الاحتباس الحراري وهو انصهار الجليد في القطبين وفي قمم الجبال وما يعقبه من ارتفاع مستوى المياه في البحار والمحيطات، ومن ثم غرق مساحات كبيرة من الأراضي المنخفضة في العالم. وقد تم تحديد عدة مناطق تسمى المناطق الحرجة من حيث احتمال تعرضها للغرق، منها دلتا نهر النيل في مصر والمقدر (إذا استمرت الاتجاهات الحالية كما هي) أن تغطيها المياه حتى طنطا (أكثر من نصف مساحة الأراضي الزراعية الخصبة المزدهمة بالسكان) في غضون خمسين عاما أو ربما أقل أو أكثر قليلا. وعند حدوث ذلك فإن أدق التقديرات تقول أن خسائر مصر الاقتصادية سوف لا تقل عن 40 مليار دولار كما سوف تضطر إلى تهجير أربعة ملايين من السكان ومن الآثار الخطيرة الأخرى للاحتباس الحراري تعرض أجزاء من العالم للجفاف وأجزاء أخرى للفيضانات، كما سوف تتعرض كثير من الأنواع الحية للانقراض والتي يتوقع أن تصل إلى 20% من الكائنات الحية خلال عام 2050 ، في السياق ذاته فسوف تظهر أنواع أخرى جديدة لم تكن نعرفها من قبل . وسوف تنتشر عدة أمراض جديدة (ظهرت بالفعل في السنوات الماضية) أمراض خطيرة مثل الإيدز ومرض سارس القاتل (أو تعود أمراض انقرضت إلى الظهور مره أخرى (مثل مرض إنفلونزا الطيور الذي يزج كثيرا من البلاد الآن) ، وأيضا سوف تزيد حدة ومرات تكرار كثير من الكوارث

والحيوانية)، ومشكلة تلوث شواطئ البحار، ومشكلة التصحر (أو مشكلة تدهور الأراضي) وكذلك مشكلة (Climatic) التغيرات المناخية (c h a n g e) أيضا من المشاكل التي تشملها التغيرات المناخية (وإن لم تكن كونه) مشكلة تآكل طبقة الأوزون التي تم التعامل معها بفاعلية، ومشكلة الأمطار الحمضية التي تؤثر في دول الشمال فتصل إليها الملوثات من الدول كثيفة التصنيع الواقعة جنوبها . ولكن من أهم التغيرات المناخية الكونية - وربما أخطرها تأثيرا - ظاهرة الاحتباس الحراري او الامعاء الكوني (Global W a r m i n g) ومما يفاقم من حدوث هذه الظاهرة قطع الغابات حيث يتم سنويا قطع وإزالة مساحات ضخمة من الغابات (وخاصة الغابات الاستوائية) وذلك لزراعة محاصيل غذاء مكانها لإطعام الفقراء والجايعين أو لاستخدام أخشابها كوقود للملايين أو مئات الملايين (حوالي 1200 مليون إنسان) ليس لديهم أي مصدر للوقود غير أحطاب وأخشاب الغابات ، ذلك بالإضافة إلى أطماع الشركات عابرة الجنسيات التي تتاجر في أخشاب الغابات الاستوائية فتقطعها وتصدرها للبلاد الصناعية المتقدمة . ، وقطع مساحات شاسعة من الغابات يقدر معدل فقد الغابات الحالي بحوالي 100 مليون فدان سنويا) وأن هذا الفقد يساهم في زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى 30% ذلك لأن الغابات هي المصرف الطبيعي لثاني أكسيد الكربون الذي تأخذه أوراق الأشجار وتخرج الأكسجين. كما أن هناك بعض الغازات الأخرى تساهم في إحداث الاحتباس الحراري أهمها غاز الميثان الذي ينتج من الحيوانات المجتره . وهناك في العالم آلاف من محطات

تحت شعار " ماذا نخسر لو توقعنا الأسوأ " أتفق المشاركون في لقاء حول "لتغيرات مناخية وانعكاساتها على مصر ، اتفق الحاضرون على البدء في تشكيل ائتلاف يعمل على إطلاق حملة حول التعامل مع هذه الظاهرة ، وذلك في إطار اللقاء الذي نظمته جمعية التنمية والصحية تحت عنوان " التغيرات المناخية وانعكاساتها على مصر " وذلك يوم 28 / 6 / 2009 . هذا وقد جاءت الدعوة لتشكيل هذا الائتلاف في ضوء النقاشات التي شهدتها اللقاء والتي أشارت إلى العديد من المخاطر التي تهدد البيئة المصرية متمثلة في خطر غرق الدلتا وضياح العديد من الأصول الوراثية الزراعية . وعلى الرغم من مسئولية الدول الغنية الكبرى عن ظاهرة الاحتباس الحراري بشكل أكبر مقارنة بالدول الفقيرة والتي لا تزيد مسئوليتها وبخاصة القارة الأفريقية سوى عن 2.5% من الكربون المنبعث بينما الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن نسبة 30% من حجم الكربون المنبعث . وفي السياق ذاته فإن الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا هما الدولتان الوحيدتان اللتان لم توقعوا على بروتوكول كيوتو الخاص بخفض الانبعاث الحراري . إلى ذلك تناول اللقاء المحطات الخاصة بظاهرة التغيرات المناخية وبخاصة منذ مؤتمر قمة "الأرض" عن البيئة والتنمية الذي عقد في ريودي جانيرو عام 1992 والذي تمت من خلاله الموافقة علي تصنيف عدة مشاكل بيئية علي اعتبار أنها مشاكل كونية (GLOBAL) أي أنها تنتشر وتؤثر في كل بلاد العالم، ويجب بالتالي أن تهتم بها وتتعامل معها كل دول العالم . ومن هذه المشاكل مشكلة نقص التنوع الحيوي (انقراض كثير من الأصناف النباتية

المرصد المغربي للحريات يستنكر الحكم الصادر في حق الجريدة الأولى - الأحداث المغربية - المساء



يوم الاثنين 29 يونيو 2009 أصدرت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء حكما في حق الصحف الثلاث (الجريدة الأولى - الأحداث المغربية - المساء) يقضي بأداء كل جريدة لغرامة مالية قدرها مائة ألف درهم مع الصائر و تعويض قدره مليون درهم لفائدة العقيد الليبي معمر القذافي . و تعود وقائع هذه المتابعة بناء على مراسلة السلطات الليبية لوزارة الخارجية المغربية، تخبرها أن الرئيس الليبي قد تعرض للقذف من طرف الجرائد المذكورة. إن المرصد المغربي للحريات العامة يعتبر أن الحكم الصادر في حق ثلاث جرائد يرمي إلى التضييق على حرية الرأي والتعبير و يعد مسا بحرية الصحافة، كما يعكس التقهقر الذي تعرفه وضعية الحريات العامة بصفة عامة و حرية الرأي و التعبير بشكل خاص تحت مبررات غير مقنعة. و بالمناسبة يجدد المرصد المغربي للحريات العامة مطلبه الداعي لترح قانون الصحافة للنقاش الوطني المفتوح بغية إرساء الآليات الحمائية لحرية الصحافة، و بلورة معايير دقيقة ذات الصلة بأخلاقيات مهنة الصحافة.

الرباط في 29 يونيو 2009 سكرتارية المرصد المغربي للحريات العامة



بيان بمناسبة الذكرى 28 لأحداث 20 يونيو 1981 الأليمة



عائلات الضحايا الذين سقطوا في انتفاضة البيضاء 1981 لازالوا ياملون في إيجاد رفات أبنائهم الذين خرجوا للتشديد بالأوضاع الاجتماعية المزرية التي طبعت المرحلة

الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالدار البيضاء، كأحياء درب السلطان والبرنوصي. ونشير إن تباه رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، إلى الملفات التي صنفّت خارج الأجل بإعادة النظر في قرار إلغاء التعامل مع أصحابها، ونلتمس رفع مذكرة إلى جلالة الملك لإعادة النظر في هذه الملفات بالفعالية والسرعة المطلوبتين، وأخيرا فإن جمعية 20 يونيو يعلن استمرارها في العمل القانوني المشروع وفي إطار الإجماع الوطني على المصالحة وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، و على صون ذاكرة أحداث 20 يونيو 1981 الأليمة، بالكشف عن الحقيقة الكاملة، وتعلن استعدادها للتعاون المثمر والبناء مع كل الهيئات الوطنية ذات الصلة بهذا الملف في أفق تحقيق مغرب ديمقراطي حداتي وخالي من الانتهاكات حقوق الإنسان كما هي متعارف عالميا.

التسويف والمماطلة. وبمناسبة هذه الذكرى، نوجه ندائنا إلى رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بضرورة التعامل مع مقترحاتنا التي نجملها في ما يلي بالنسبة للتغطية الصحية، فإن الضحايا يطالبون بشموليتها وتغطيتها جميع الأمراض والتدخلات الطبية،

سواء لهم أو ل ذويهم ولا يقتصر مفعولها على المستشفيات العمومية، لكون الأخيرة لا توفر العلاجات المواتية في الكثير من الحالات المستعجلة. وبخصوص استفادة الضحايا من خدمات الضمان الاجتماعي، وأنظمة التقاعد، فإن الجمعية تدعو المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، من أجل إيجاد صيغ معقولة لتسجيل الضحايا غير المندمجين في سوق الشغل، بفعل الأمراض المزمنة والمستعصية نتيجة المدد الطويلة المدى التي قضوها وراء القضبان، فإن من شأن إيجاد شركاء لتمويل انخراطهم في صناديق الضمان والتقاعد، أن يكفيهم شر الفاقة والوقوع عالة على المجتمع أو على ذويهم. وفي ما يخص جبر الضرر فإن الجمعية، ترى أنه ليس من الإنصاف حصر مشاريع برنامج الجبر في إحياء دون أخرى من البيضاء، وتدعو إلى مراجعة خريطة تلك المشاريع وتوزيعها على جميع الأحياء التي تضم تمركزا لضحايا

الاستشاري لحقوق الإنسان في تنفيذ بنود هيئة الإنصاف والمصالحة، باعتبارها المدخل الأساسي لجبر الضرر الفردي والجماعي، وإدماج الضحايا، ضمانة لعدم تكرار ذلك الماضي الأليم، الذي أساء لصورة الوطن وشل مقدورا ته التنموية.

إن فلسفة الحوار والمصالحة، التي تأسس عليها روح مسلسل طبي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تقتضي الدخول في حوار وطني لا يستثني أي مكون من مكونات الحركة الحقوقية الوطنية، مثل ذلك ما تعاناه جمعيتنا من تهميش لا نرى منه سوى إقرار حقيقة ملف أحداث 20 يونيو، واستغلال ضعف هذه الفئة على مستوى التكوين والتأطير، وبالتالي تميز بعض الضحايا من نفس المجموعة على أخرى، وفق سياسة فرق تسد، والهادفة أساسا لخلخلة بنية جمعية 20 يونيو 1981 للتوصل من الوعود التي سبق وأن قطعها المجلس على عاتقه، بدل الحوار البناء والمسئول للوقوف على متطلبات الضحايا، ومشاكلهم التي تضاعفت وتفاقت. إن مطالب جمعية 20 يونيو، مشروعة وواضحة ويستحيل التنازل عن قطرة دم موصولة بذكرى شهدائها، مهما تشابكت التدابير المأزقية التي تديرها مكونات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، الذي يربك في تصورنا جهود المصالحة ويؤدي إلى تعميق الهوة بدل تجسيرها، والمفروض في المجلس من موقع سلطته الرمزية أن يحث على التضامن الاجتماعي، ويحققه بمزيد من النبذ القميين بلم شتات الضحايا بدل إعدامهم في

تخلد جمعية 20 يونيو 1981، إلى جانب فعاليات حقوقية أخرى، الذكرى الثامنة والعشرون لأحداث 20 يونيو الأليمة، والتي كانت مدينة الدار البيضاء مسرحا لفضولها الدامية، وبغض النظر عن السياقات السياسية التاريخية، التي تفجر فيها الغضب الشعبي ضد سياسة الدولة في تلك الحقبة، وبغض النظر أيضا عما نجم عن تلك الأحداث من نتائج كارثية، سواء ما تعلق بالعدد الهائل من الشهداء الذين سقطوا خارج أي صيغة قانونية، أو تلطم من الجرحى، والمعتقلين تعسفا بعد المحاكمات الصورية، التي قامت على محاضر مفبركة، لم يكن الغرض منها سوى الإمعان المزيد من إدلال أبناء الشعب المغربي، وتخويف ذويهم وزرع الرعب، لإعطاء المثل بهم لكل من جهر برفضه المساس بقوت الكادحين والمسحوقين، من الفئات الشعبية الواسعة، بغض النظر عن كل ذلك التاريخ الذي صار معروفا لدى الجميع، وكذلك أسبابه والمسئولون عن منزلقاته وجرائمه، فإن الجمعية تخلد هذه السنة الذكرى الثامنة والعشرين لتلك الأحداث الأليمة، بتكريم شهدائها خصوصا، وجميع شهداء ومفقودي سنوات الرصاص.

ويأتي تخليد هذه الذكرى، في ظل وضع يتسم بجمود الحراك الحقوقي، من أجل التقدم في تفعيل وتحقيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وهو الأمر الذي لم يعد من مشاغل الهيئات الحقوقية والسياسية فقط، بل إن نفس الملاحظة جاءت في التقرير الأخير لمنظمة العفو الدولية أمنيستي والذي سجل بوضوح، تلكو المجلس

الأراضي الفلسطينية تشهد تصاعدا في انتهاكات الحريات الإعلامية خلال حزيران الماضي

شهد شهر حزيران الماضي تصاعدا في انتهاكات الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قياسا بالشهر الذي سبقه. حيث حكمت محكمة القدس المركزية الإسرائيلية على مراسل تلفزيون العالم خضر شاهين والمنتج محمد سرحان بالسجن لمدة شهرين. كما اعتدى جنود الاحتلال على المصورين الصحفيين نابف الهشلمون وشقيقه ناجح وعبد الحفيظ، حازم بدر، إباد حمد، يسري الجميل ومساعدته مأمون وزوز.

كما قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية باعتقال الصحفيين: عوض الرجوب، د. فريد أبو ضهير، علاء الطيبي، قيس أبو سمرة، يونس حساسنة والكتائب الصحفي سري سمور، كما قامت بإيقاف طاقم تلفزيون الجزيرة (وائل الشيوخ، زياد الاقرط ومحمد سلامة) ومسح مادة مصورة عن الكاميرا، كما قامت الأجهزة الأمنية في غزة باعتقال سري الفتوة، والاعتداء على محمد مشهراوي.

إن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) يعرب عن بالغ قلقه من استمرار الاعتقالات في صفوف الصحفيين والكتاب من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستمرارها في احتجاز عدد آخر من الصحفيين في سجونها الذين اعتقلتهم في الشهور السابقة (إباد سرور، مصطفى صبري، مراد أبو البهاء)، كما يعرب عن استهجانها لرفض جهاز الأمن الوقائي إطلاق سراح الصحفي مصطفى صبري رغم صدور قرار من محكمة العدل العليا بالإفراج عنه.

إن مركز مدى إذ يعرب عن إدانته لكافة الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي والأجهزة الأمنية الفلسطينية بحق الصحفيين الفلسطينيين، والتي تعتبر انتهاكا فظا لحرية الرأي والتعبير، فإنه يطالب بوقف الاعتداءات عليهم، وإطلاق سراح المعتقلين منهم.



الصحفيون يحتجون على قانون الصحافة أمام البرلمان السوداني

قالت مراسلون بلا حدود ولجنة حماية الصحفيين أنه في حال إقرار مسودة مشروع قانون الصحافة في السودان، سيعوق القانون بشكل خطير قدرة الصحفيين في الحصول على المعلومات ونشرها. كما أن المادة 19 والاتحاد الدولي للصحفيين قد أعربا عن قلقهما من القمع الذي تقره المسودة.

ويناقش البرلمان السوداني حالياً قانوناً جديداً لتنظيم الصحافة المطبوعة، ويعطي مشروع القانون المجلس القومي للصحافة والنشر (NPPC) القدرة على إغلاق الصحف، والتحقيق التعسفي مع الصحفيين، وإلغاء التراخيص، ومصادرة المعدات ويسمح بفرض غرامات باهظة تصل إلى 50000 جنيه سوداني (حوالي 21500 دولار أمريكي). ورغم ذلك يشير موضوع نشر مؤخرًا في صحيفة سودان تريبيون، إلى أن البرلمان السوداني وافق على إسقاط الحكم بالغرامة من القانون. وفشل القانون الجديد في تعريف أي من الجرائم من شأنها أن تتطلب مثل هذه الإجراءات العقابية، ولم يضع تدابير لضمان استقلال المجلس القومي للصحافة والنشر، خاصة وأنه هيئة وثيقة الصلة بمكتب الرئيس

في أيار/ مايو، احتج نحو خمسين صحفياً من شبكة الصحفيين السودانيين على القانون أمام البرلمان في العاصمة الخرطوم. وخلال الشهر الماضي أيضاً انسحب قرابة ثلث أعضاء مجلس الشعب من القاعة احتجاجاً على مشروع القانون.

وأعلن الاتحاد الدولي للصحفيين دعمه الكامل لاتحاد الصحفيين السودانيين (SUJ) في مطالبته بإزالة كل البنود القمعية من مشروع قانون الصحافة الجديد. ووصفت لجنة حماية الصحفيين القانون المقترح بأنه "ضربة كبيرة للصحفيين"، في حين أشارت مراسلون بلا حدود إلى أنها "خطوة خطيرة جدا إلى الوراء". وتطالب المنظمات البرلمانية السودانية برفض مشروع القانون.

وقالت لجنة حماية الصحفيين أن الوضع اليم جدا بالنسبة للصحفيين العاملين في الصحافة المطبوعة في السودان. ففي شباط/ فبراير 2008 تم تسريع الرقابة عندما اتهمت وسائل الإعلام الحكومية السودانية بدعم محاولة انقلاب فاشلة في تشاد المجاورة، وازدادت الأساليب القمعية سوءاً منذ أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها بطلب إلقاء القبض على الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

المجتمع المدني يحتفل باليوم العالمي لمناهضة التعذيب

تحفل كل دول المعمور يوم 26 يونيو باليوم العالمي لمناهضة التعذيب. وفي هذا الإطار قامت مجموعة من الجمعيات والمنظمات الفاعلة بمنطقة المغرب/مشرق بتنظيم مجموعة من الأنشطة الهادفة إلى مناهضة التعذيب والوقوف في وجه كل من يساهم في ترسيخ هذا الفعل الإجرامي.

وبذلك، فقد نظم اتحاد المحامين الشباب بهيئة الرباط بشراكة مع جمعية المحامين الشباب بالخميسات ندوة

تحت عنوان: "دور الدفاع في مناهضة التعذيب" وذلك يوم الأربعاء 24 يونيو على الساعة السادسة مساءً بنادي هيئة المحامين بالرباط. كما أن اللجنة المغربية لمناهضة التعذيب قامت



بوقة رمزية لمساندة ضحايا التعذيب يوم الخميس على الساعة السادسة بعد الزوال أمام مقر البرلمان المغربي. وقد تم اختيار "كفى من التعذيب" شعاراً لهذه الوقفة.

هذا ويذكر أن اللجنة المغربية لمناهضة التعذيب قامت بتنظيم ندوة صحفية هدفت إلى إطلاع الرأي العام المغربي والدولي على المبادرات المقرر إطلاقها بخصوص مسألة التعذيب.

منظمة العفو الدولية تدعو السلطات المغربية إلى الإفراج عن شكيب الخياري فوراً ودون شرط



وتعرب منظمة العفو الدولية عن أسفها لقرار الإدانة الصادر ضد شكيب الخياري من المحكمة الابتدائية في الدار البيضاء، يوم 24 يونيو/حزيران، وتطالب بالإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن هذا المدافع عن حقوق الإنسان، وكان قد صدر حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة باهظة على شكيب الخياري لاتهامه باهانة مؤسسات الدولة أو الانتقاص منها، وفتح حساب مصرفي في الخارج وتحويل أموال بدون الحصول على التصريح اللازم، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن قرار إدانة شكيب الخياري ذو دوافع سياسية، وأنه يمثل عقاباً له لإقدامه على الحديث عن ضلوع عدد من كبار المسؤولين في شبكة لتفريب المخدرات.

وإدانته.

كما أدین شكيب الخياري بتهمة مخالفة قانون منظم لتحويل الأموال صدر عام 1949. ففي 23 إبريل/نيسان 2009، وُجِهُت تهمة جديدة لشكيب الخياري، وهي فتح حساب مصرفي في الخارج وتحويل أموال بدون الحصول على ترخيص من مكتب الصرف، وهو الجهة المختصة. وتتعلق هذه التهمة بواقعة حدثت عام 2006، حيث فتح شكيب الخياري حساباً مصرفياً في مدينة مليلة الإسبانية لكي يصرف صكاً مصرفياً بقيمة 225 يورو من صحيفة "إل بايس" (البلد) الإسبانية، وذلك مقابل مقال كتبه للصحيفة، وينص القانون الصادر عام 1949 على أن أقصى عقوبة لهذه التهمة هي السجن خمس سنوات وغرامة مالية، إلا أن عقوبة الغرامة المالية هي التي تُفرض عادةً في الواقع، وفي معظم الحالات يحدد مكتب الصرف قيمة الغرامة، ولاسيما إذا كان مبلغ التحويل المخالف صغيراً، كما هو الحال في قضية شكيب الخياري.

ومنذ القبض على شكيب الخياري، احتُجز في سجن عكاشة، وقد رفض قاضي التحقيق، ثلاث مرات، الإفراج عنه لحين المحاكمة، متذرعاً بخطورة التهم المنسوبة إليه، ويُذكر أن شكيب الخياري هو من المدافعين عن حقوق الإنسان المرموقين والذين يحظون بالاحترام في إقليم الناظور، وكان من مؤسسي "جمعية الريف لحقوق الإنسان" في عام 2005، وتناضل هذه الجمعية بشأن عدد من القضايا، مثل معاملة المهاجرين من البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء في المغرب، والعنف ضد المرأة، وتجارة المخدرات في المنطقة الساحلية شمالي المغرب، كما يُعد شكيب الخياري من النشطاء الذين يجاهرون بالدفاع عن حقوق "الأمازيغ".

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات المغربية أن تحترم التزاماتها بموجب المادة 19 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، التي تكفل الحق في حرية التعبير، باعتبار المغرب من الدول الأطراف في هذا العهد، كما يكفل الدستور المغربي الحق في حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله، وترى منظمة العفو الدولية أن مواد قانون العقوبات التي تجرم إهانة المؤسسات العامة أو المسؤولين تتناقض مع التزامات المغرب بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" وبموجب الدستور المغربي، ومن ثم، تدعو منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إلى الإفراج عن شكيب الخياري فوراً ودون قيد أو شرط.

وترى منظمة العفو الدولية أن شكيب الخياري يُعد من سجناء الرأي، حيث اعتُقل دونما سبب سوى تصريحاته المناهضة للفساد وأنشطته في مجال حقوق الإنسان، وتأسف المنظمة لهذا الإجراء من جانب السلطات المغربية، التي زجَّ في السجن بالشخص الذي كشف ادعاءات عن الفساد، بدلاً من أن تركز جهودها على مكافحة الفساد وتهريب المخدرات بشكل نشيط.

وكان شكيب الخياري، البالغ من العمر 30 عاماً، قد قبض عليه يوم 17 فبراير/شباط 2009، ووجهت إليه تهمة إهانة مؤسسات الدولة أو الانتقاص منها يوم 21 فبراير/شباط، ووفقاً للمادتين 263 و265 من قانون العقوبات، يُعاقب على هذه التهمة بالسجن لمدة أقصاها عام وبغرامة مالية. وقد ذكر شكيب الخياري، أثناء مثوله أمام قاضي التحقيق وخلال جلسات المحاكمة، أنه لم يوجه إهانة لمؤسسات الدولة بل انتقد بعض مسؤولي الدولة، وجاء القبض على شكيب الخياري في شهر فبراير/شباط وسط أنباء عن القبض على أكثر من 100 شخص، بينهم بعض المسؤولين العموميين، فيما يتصل بتفكيك شبكة لتفريب المخدرات في إقليم الناظور الواقع في المنطقة الساحلية شمال المغرب، وتعتقد منظمة العفو الدولية أن مجرد قيام شكيب الخياري بالإشارة إلى ضلوع بعض كبار المسؤولين هو الذي أدى إلى القبض عليه ومحاكمته

**العراق: شبكة المستقبل الديمقراطية تواصل حملتها لمحور الأمية**

أقامت شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية وبالتعاون مع اتحاد الشبيبة الديمقراطي العراقي ندوة حوارية عن واقع التعليم في العراق وذلك على قاعة الدروي في بغداد يوم الجمعة المصادف 19/6/2009، شارك في الندوة الحوارية عدد من منظمات المجتمع المدني واساتذة من المؤسسات التعليمية ومشرفين تربويين وممثلين عن وزارة الشباب والرياضة، وشخصيات أكاديمية مهتمة بالواقع التعليمي. وكان المحور الأساسي في الندوة الحوارية هو التعرف على الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الأمية وأسباب تسرب الطلاب من المدارس وتقديم المقترحات للنهوض بالواقع التعليمي وتطويره نحو الأفضل.

وبعد النقاشات تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

- 1- تفعيل قانون التعليم الإلزامي وشموله للمرحلة المتوسطة.
- 2- تأسيس هيئة وطنية عليا لمعالجة ظاهرة الأمية في العراق.
- 3- الضغط على الحكومة وخصوصا المؤسسة التربوية بالعمل الجاد على محور الأمية وتطوير التعليم وتهيئة المستلزمات الدراسية وتفعيل الأنشطة المدرسية (الثقافية، الفنية والرياضية) وخصوصا في القرى والأرياف.
- 4- استثمار العطلة الصيفية بفتح مراكز لتعليم القراءة والكتابة والتثقيف الاجتماعي، وتقديم الحوافز للكادر التعليمي والمعلمين.
- 5- تدريب وتطوير الكوادر التعليمية وإبعاد المفسدين من هذا المفصل الحيوي للمجتمع.
- 6- إعادة تأهيل المدارس في عموم العراق وخصوصا في القرى والأرياف.
- 7- تطوير المناهج الدراسية والاهتمام بالجوانب التطبيقية.
- 8- على الحكومة تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والذي يساهم في خلق الحافز بعدم ترك التعلم لأسباب اقتصادية.
- 9- توعية المجتمع بأهمية التعليم من خلال مواصلة نشاطات حملة التعليم من قبل منظمات المجتمع المدني، والتنسيق مع وسائل الاعلام وتبني مشروع تنموي لمعالجة ظاهرة الأمية.

اعلام شبكة المستقبل الديمقراطية العراقية**الانتخابات الرئاسية بتونس وموريتانيا**

أجريت الانتخابات الرئاسية بموريتانيا في 18 يوليو الجاري. أعطت النتائج فوز قائد الانقلاب الأخير محمد ولد عبد العزيز أمام تنديد المعارضة ورفضها لنتائج الاقتراع الذي وصفته بالمسرحية.

كما أن الانتخابات الرئاسية التونسية تقرر إجراؤها في 14 أكتوبر المقبل أمام تخوف أحزاب المعارضة وكذا المجتمع المدني من تكرار سيناريو الانتخابات السابقة وعودة المضايقات لتطال كل مرشح سولت له نفسه مجابهة الرئيس الحالي.

ويذكر أن بوابة جسر ستقوم بموافاة قرانها بجميع المعلومات والمعطيات حول هذين الحدثين السياسيين البارزين في المنطقة

نقابة الصحفيين باليمن تدين الاجراءات التعسفية ضد فؤاد راشد

تدين نقابة الصحفيين الإجراءات الاستثنائية المتعسفة التي اتخذتها السلطات الأمنية بحق الزميل فؤاد راشد عضو النقابة ورئيس تحرير موقع المكلا برس الإخباري والذي اعتقل من قبل الجهات الأمنية من منتدى الخبصة الثقافي بالمكلا يوم 4-مايو 2009م حيث تم إيداعه سجن الأمن السياسي في المكلا دون أن يعلن عن مكانه إلا بعد مضي أسبوع على الاعتقال وبعد تواصل قيادة النقابة وقيادة فرع حضرموت بالأمن السياسي هناك.

وقد فوجئنا في نقابة الصحفيين بنقله إلى سجن الأمن السياسي بصنعاء الثلاثاء 23-6-2009م في حين كنا ننتظر الإفراج عنه نظرا لعدم وجود أي مسوغ قانوني يبرر هذه الإجراءات. والنقابة إذ تستنكر تعامل السلطات الأمنية على هذا النحو تبدي قلقها على حالة الزميل فؤاد راشد حيث عانى من تدهور صحي طيلة فترة احتجازه في الأمن السياسي بالمكلا ونقله دون إعلام أهله. يضاعف من قلق أسرته والوسط الصحفي عليه. مايجدر ذكره هنا محاولة رئيس لجنة الحريات زيارته في سجن الأمن السياسي بصنعاء بعد نقله إلا أنه فوجئ بإجراءات استثنائية ومطالب بتصريح من رئيس الجهاز بزيارته، وإذا تشددت النقابة على رفضها لسائر الإجراءات التي اتخذتها السلطات الأمنية بحق الزميل فإنها تطلب بطلاق سراحه فورا التزاما بنصوص القانون التي تحظر الاحتجاز لأكثر من 24 ساعة دون مسوغ قانوني.

وفؤاد راشد من مواليد 1970م بالمكلا ويعمل رئيسا لقسم الاعلام بديوان محافظة حضرموت وقد عمل في وقت سابق سكرتير تحرير لصحيفة المسيلة، وعمل مندوبا لصحيفة 26 سبتمبر، وأخيرا مالك ورئيس تحرير موقع المكلا برس.

كما تطلب نقابة الصحفيين اطلاق سراح الكاتب الصحفي صلاح السقدي رئيس تحرير شبكة خليج عدن الاخبارية والمعتقل حاليا بسجن الأمن السياسي بصنعاء بعد ان داهم أفراد من الامن السياسي صباح الخميس 18-6-2009م منزله بخور مكسر في محافظة عدن وتعرضه للضرب والاهانة أمام زوجته والدته وأطفاله ومصادرة تليفونه وكمبيوتر خاص به وتكبيله بالقيود واقتياده الى مكان مجهول. ونقل حسب المصادر الى صنعاء الا ان أسرته في رسالة لها تؤكد عدم معرفة مكان تواجده حتى اليوم بسبب منع الزيارة عنه.

وتدين النقابة احتجاز مراسل قناة المنار وطاقم القناة ومصادرة الكاميرا الخاصة بالقناة من قبل شرطة البساتين بمحافظة عدن يوم 7-2-2009م على خلفية تصوير مخيمات اللاجئين في منطقة البساتين.

وتعتبر ذلك الاحتجاز استمرارا للتعنية ضد الصحافة والصحفيين والتي وصلت حد استعداد أقسام الشرطة وأجهزة الامن ضد الصحفيين

كما تدين تكرار حوادث الاعتداء واطلاق النار على منزل المحرر بصحيفة الديار محمد سعيد الشرعي بقرية في شرعب بمحافظة تعز بحسب بلاغه وتحمل النقابة السلطات مسؤولية وضع حد لهذه الانتهاكات وضمان سلامة الشرعي وأسرتة .

صادر عن: هيئة مجلس نقابة الصحفيين

بيان مشترك حول المحاصرة والمضايقة لعدد من مناضلات ومناضلي المجتمع المدني التونسي

تتابع الجمعيات المضمية أسفلة ببالغ الانشغال تزايد وتيرة المحاصرة والمضايقة لعدد من مناضلات ومناضلي المجتمع المدني على خلفية نشاطاتهم التضامنية مع جملة من التحركات والقضايا.

وقد تدرجت هذه التضحيات من المحاصرة والمراقبة اللصيقة والمنع من الزيارات إلى التفتيش الاستفزازي في المطار بمناسبة السفر وبلغت حد ممارسة العنف اللفظي والجسدي ضد بعضهم ونذكر في هذا السياق ما تعرض له كل من السيدات والسادة عبد الرحمان الهذيلي، محمد جمور، خميس الشماري، كريم قطيب، آخرها الأستاذين راضية النصراوي وعبد الرؤوف العيادي على اثر عودتهما من مشاركة في ندوة بالخارج حول حق العودة.

إن الجمعيات المضمية أسفله :

- تعبر عن شديد انشغالها لتواتر حالات الاعتداء والمحاورة والمضايقة لمناضلي المجتمع المدني.

- تندد بالخروق الماسة بالحق في السفر والتعبير والتنظيم

- تؤكد على تضامنها مع مناضلات ومناضلي المجتمع المدني

- تدعو إلى ضرورة وقف مثل هذه الاعتداءات ومحاسبة القائمين بها .

- تحمل السلطات مسؤولية ما ينجر عن مثل هذا التوتر والعنف الذي يعبر عن مزيد الانغلاق السياسي ورفض الحوار وعدم احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

□ الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

□ الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان

□ المجلس الوطني للحريات بتونس